

بعد ٣٦ شهرا من التأخير

# برنامج تحديث الصناعة .. حدوتة وهمية!



الصناعة المصرية تعاني من مشاكل لا حصر لها.. فهل يستطيع البرنامج إنقاذها؟!

أصحاب المنشآت الصناعية للاستفادة منه بطيئا للغاية ليصل إلى ١٣٢ شركة فقط رغم التخطيط لخدمة ٥ آلاف منشأة.

سنوات كاملة ازدهمت خلالها بالمشاكل والإخفاقات. فالإتحاد الأوروبي يفرض شروطا تحول ما خصصه لمصر من مبلغ ٦٦٦ مليون يورو ما بين منح وقروض تتجه إلى جيوب مستشاريه.

برنامج تحديث الصناعة حدوتة عمرها خمس سنوات يروها مروجو التصريحات الوردية من مسئولى الصناعة بالحكومة ليصيبوا كافة القطاعات الصناعية بمصر بوهم أن ذلك البرنامج هو طوق النجاة لإنقاذ التنمية الصناعية العارقة في معوقات تؤدي لتآكل ١٥ صناعة في مصر.

## الحكومة تتجاهل رفع القيود على الصناعة.. والاتحاد الأوروبي يضع مخصصاته في جيوب المكاتب الاستشارية

### التنفيذ معطل .. والسلبيات بالسكوم .. و« آدم » ينتظر الضوء الأخضر من أوروبا



د. عاصف عبيد

التنفيذ معطل .. والسلبيات بالسكوم .. و« آدم » ينتظر الضوء الأخضر من أوروبا. اتضح ذلك جليا من حجم اقبال الشركات على التقدم بطلباتهم للاستفادة من برنامج تحديث المنشآت الصناعية فبدا اقبال بـ ٤٥ طلبا فقط ارتفع إلى ٧٠ طلبا في الشهر الماضي حتى أعلن الدكتور على الصعيدي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية عن تقديم ١٣٢ شركة متنوعة منها ٢١ شركة في قطاع الخزل والنسيج ومنها في قطاعات الأجهزة المنزلية والالكترونيات والعلوم و١٥ شركة في قطاع الصناعات الخفيفة و١٤ شركة في الصناعات المعدنية و١٠ في مجال الصناعات الوراثية والبيوكيماوية و٩ في قطاع الصناعات الكيميائية و٨ في قطاع صناعة السيراميك و٤ في قطاعات السيارات والآلات بالإضافة إلى ٢٨ شركة في قطاعات أخرى متنوعة.

السؤال الأول عن الصناعة المصرية وفي النهاية لهم الوزير رئيس للركن بله يحدث بمصير الصناعة. وتولت المشكلات حول برنامج تحديث الصناعة حينما أعلن مجلس الشورى عن تخديره من انهيار الصناعة الوطنية نتيجة تخلف السياسات الحكومية وحذرت لجنة الصناعة والطاقات بالجلس من شروط البرنامج الأوروبي لتحديث الصناعة ووصفها أعضاء اللجنة بأنها متحسفة وظالمة وتتسم بالرقابة، وانها غير مفيدة مطلقا للجانب المصري، وشملت الشروط اجبار الجانب المصري على تقديم كافة البيانات والمعلومات عن الصناعة الوطنية للأجانب الشرقيين على تنفيذ البرنامج مما يحمل الكثير من المخاطر من احتمالية وصول تلك البيانات إلى طرف ثالث مما جعل الأعضاء ينتقدون بشدة الحكومة لقبولها مثل هذه الشروط وعدم حصولها على شروط أفضل.

إهدار المنحة. جاء الوجه الأخر للنظام التعامل الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي الذي حذر منه جميع مسئولى الصناعة في مصر بكافة القطاعات من خلال حجم مبلغ المعونة الأوروبية للفترة مصر والفترة بـ ٢٥ مليون يورو كمنحة بخلاف ٤٦٦ مليون يورو قرضا وتؤكد الدلائل الفعلية أن هذه المنحة سوف يذهب معظمها لبيوت الخبرة ومكاتب الاستشاريين الأجانب دون أن تستفيد منها الصناعة الوطنية. وبخلاف قيمة المنحة الأوروبية للفترة بـ ٢٥ مليون يورو فهناك مبلغ ١٠٢ مليون يورو أخرى كمساهمة من الحكومة المصرية لصفحة في ٧٤ مليون يورو مساهمة من القطاع الخاص المستفيد من أهداف البرنامج لتصل جملة التكلفة التقديرية إلى ٤٢٧ مليون يورو يتم توزيعها وفقا للقواعد الحالية للبرنامج ويصل الحد الأقصى للتكلفة المحددة لكل وحدة في ١٠٠ ألف يورو فضلا عن نسبة تحمل للنشأة في ٢٥٪ من التكلفة التي تتحملها ٢٥ ألف يورو بحيث يصل إجمالي الحد الأقصى لتكلفة تحديث كل وحدة في ٢٥ ألف يورو أي حوالي ٥٠٠ ألف جنيه لتخصيص معنوية هذا التقسيم لطبيعة تعاملات الخبراء والاستشاريين الأجانب وحصولهم على مكافآت ومزايا كصفاء لعمالية وضع الدراسات والمخططات الأوروبية للتحديث.

٣٦ شهرا تأخيرا. تظهر النتيجة النهائية لهذه السلبيات الكبرى في تنفيذ البرنامج وعدم تحقيق نتائج من خلال التأخير في تطبيق ٣٦ شهرا تم إهدارها من لدة الزمنية للسنة و٥٤ شهرا لتنفيذ برنامج التحديث وذلك باعترا في الدكتور ثروت كم المدير التنفيذي للركن تحديث الصناعة الأمر الذي دفع لجانة المصرية إلى التقدم بطلب إلى الاتحاد الأوروبي بد فترة تنفيذ المشروع ووافق الجانب الأوربي موافقة مبدئية على مد الفترة حتى عام ٢٠٠٦ بدلا من ٢٠٠٢ واشترط التنفيذ على كمال وجه واستكمال الأنشطة لبرنامج أخرى مثل المنسق القومي لرفع الهياكل وقروض بنك الاتحاد الأوروبي، وأدت تلك الأحداث وتأخير التنفيذ إلى حدوث بلبلة بين أصحاب المنشآت الصناعية وشحورهم بعدم فائدة البرنامج وصعوبة تحقيق أهدافه ولم يستطيعوا استكمال خطوات البرنامج وبرامجه المتعددة والحد من إمكانية الحصول عليها نتيجة الاستفادة منه والشركة له.

برنامج مطلقا للعلين ورفع الجودة وتكوين وحدة تطوير وتحسين سياسات الصناعة ووضع أزمة استشاريين عالمين للعمل على مساعدة وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية. سلبيات التنفيذ. برصد خطورت ومضمون برنامج تحديث الصناعة التي كانت متوقعة هذا العام لتصبح لدينا على الخطوط الفعلية التي مر بها البرنامج منذ توقيع الاتفاق. بذلك لسياسات تنفيذية حينما لم تقدم وزارة الصناعة بطلب للاتحاد الأوروبي لتكوين ٥ مراكز خدمت صناعية وتكون على إنشاء ٢٠ مركز خدمة على مستوى الجمهورية ولم يتم شيء من هذا. ومن النتائج التي لم تتحقق أيضا هذا العام استغناء العاملين وتحسين الأداة في ٣٠٠ شركة متوسطة وصغيرة لتطوير الخدمات التكنولوجية للخدمة من الركن المصري الأوربي. تطوير الإلارة وكذلك إسداد خدمات جديدة وتوسيع في هذا الركن وقام برنامج تطوير الصناعات بمساعدة ٤٠٠ مؤسسة على زيادة صدراتها للخارج واستغناء أكثر من ٣٠٠ منظمة صناعية متوسطة وصغيرة من

تحقيق: جيهان موهوب عبدالقادر إسماعيل

استشارى و لجنة اخرى مؤتمنة. نتائج وهمية.

وبات لمر منطقيًا ألا يتحقق من نتائج برنامج تحديث الصناعة التي كان متوقعا الوصول إليها في العام الحالي في ضوء الاتفاق المسبق فاللغرض أن يكون قد تحقق هذا العام مع أربعة مراكز تكنولوجية وتكون ٥ في ٦ مراكز خدمت صناعية والعمل على إنشاء ٢٠ مركز خدمة على مستوى الجمهورية ولم يتم شيء من هذا. ومن النتائج التي لم تتحقق أيضا هذا العام استغناء العاملين وتحسين الأداة في ٣٠٠ شركة متوسطة وصغيرة لتطوير الخدمات التكنولوجية للخدمة من الركن المصري الأوربي. تطوير الإلارة وكذلك إسداد خدمات جديدة وتوسيع في هذا الركن وقام برنامج تطوير الصناعات بمساعدة ٤٠٠ مؤسسة على زيادة صدراتها للخارج واستغناء أكثر من ٣٠٠ منظمة صناعية متوسطة وصغيرة من



د. مصطفى الرفاعي

بالبحوث والدراسات وخطط التسويق والتوزيع وكذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي للبائس بهدف جذب كل من الاستثمارات العربية والأوروبية والأمريكية واليابانية لمضاعفتها أثناء العام الحالي. كل هذه الخطوات والبرامج التي تضمنتها برنامج تحديث الصناعة تدور تحت إلهة هيكل تنظيمي من مجلس تحديث الصناعة وإعضائه والوزارات المرتبطة والقطاع الخاص والملي والأكاديمي للمراجعة والتقييم لعمل الركن الذي يتكون من مدير رئيسي ومديرى التخطيط والتابعة والرقابية للإلارة وتنفيذ البرامج بالإضافة إلى مجلس



د. على الصعيدي

الصناعة للإدارة الحديثة والعمل وإعادة الكوادر بتوفير العنات اللازمة للتدريب بتورات يتم تسويقها داخل الوسط الصناعي. لما الصناعات فقد كان نصيبها من البرنامج يشمل تنفيذها بزيادة التوجه والتدريب للصناعة والصناعات الصغيرة والمساعدة الفنية للشركات لزيادة تنافسية التصدير وتنمية الأسواق مع وضع برنامج للتصدير للبلد عن طريق تنفيذ نظام الاقراض متوسط وطويل المدى من ٥ - ١٠ سنوات وتوقيع ضمان الائتمان وإنشاء صندوق المشاركة في الاستثمار وإعادة برنامج للمساندة في التسويق والإدارة كمساندة الشركات

لم تجد الحكومة مخرجا للتغطية على فشلها في النهوض بقطاع الصناعة والتمسدي لمؤقتات لتتدنى الصناعية سوى الحديث عن برامج التحديث فبدلت الترويج له عام ١٩٩٧ واستمرت في ذلك حتى يتم التوقيع مع الاتحاد الأوروبي على برنامج تحديث الصناعة في ديسمبر ١٩٩٨ ولكن لم توافق عليه الحكومة إلا في عام ١٩٩٩ وتم التوقيع النهائي في أبريل ٢٠٠١ واعتقب في مايو من نفس العام صدور قرار جمهوري بقانون لإقراره.

الزمن الضائع. نون جدي حقيقة لا تقتضي خلال تلك الفترة جزء كبير من لدة الزمنية المحددة بـ ٥٤ شهرا لتنفيذ برنامج تحديث الصناعة وكان من المفترض أن يتم التوصل في العام القادم ٢٠٠٢ إلى تحقيق نهضة شاملة في الصناعة وتنمية الناتج المحلي الإجمالي ورفع القدرة التنافسية لصناعات القطاع الخاص للتوسطة والصغيرة ويتبع عن ذلك زيادة الكفاءة والحد من المفاقسة العالمية وتعزيز النمو الاقتصادي.

Advertisement for 'Ask the Expert' featuring a woman's face and text about sexual harassment services.

## الإنترنت.. هل هي «سبوبة» أم مصباح علاء الدين؟

# صندوق الاعتراف

## مواقع أجنبية تتنافس على حل مشاكل الشباب العاطفية والنفسية.. والنتيجة: «الله أعلم»

وهم من الشباب وتتمسك لتعلمهم في مجال الصحة والجمال. هناك موقع آخر تهتم صاحبه بتقديم النصيحة لكل من يعاني من مشكلة مع زملائه في العمل أو المحيطين به وتوجه «ميمي» - صاحبة الموقع - دعوة إلى زائريها تقول: يمكنكم إرسال بريد إلكتروني إلى شخص ما في موقعي حتى يمكنني مساعدته في حل مشكلته. إن موقعي هو بديل عن المشورة التي يمكنني تقديمها لكم. إن موقعي هو بديل عن المشورة التي يمكنني تقديمها لكم. إن موقعي هو بديل عن المشورة التي يمكنني تقديمها لكم.

## مواقع أجنبية تتنافس على حل مشاكل الشباب العاطفية والنفسية.. والنتيجة: «الله أعلم»

من منا لم يعاني في حياته من توجيهها مشكلة.. وقد يتمنى من حلها بغيره وقد يلجأ من يساعده في ذلك. فحين نحتاج في لوقات كثيرة إلى النصيحة وإلى من يوجهنا للطريق الصحيح. بعض المواقع أنشئت على الإنترنت خصيصا للقيام بهذا الدور وقد وجد بعض الناس هذه المواقع فرصة لهم لمشاركة الآخرين تجربتهم وإيجاد حل للمشاكل التي يعانون منها وذلك عن طريق إحصائي نفسي أو باحث اجتماعي يقوم بالرد على تساؤلاتهم. فماذا يحدث بطريقة علاج المشكلات من خلال الإنترنت.. فهل هذا الأمر يفيد فعلا؟ هل يحتاج ما في نصيحة ما في حياتنا؟ فلتنرسل ليها بريد إلكتروني وسأجيب عليه بعد الخبرة ثلثة الذين يشتركون معا على الموقع فهناك خبرة في العلاقات الشخصية والمحب وخبرة في للشكل العاطفية والصداقة وخبرة أخرى في العلاقات الزوجية. ليس عليك إن سؤالي أن ترسل ليهم استفسارك والبريد الإلكتروني الخاص بك حتى يتم الرد عليك بعد ذلك. ويهتم الموقع بمناقشة الكثير من القضايا الاجتماعية التي تهم الناس كالأزواج والطلاق والعلاقات الأسرية... إلخ.